البحوث والدراسات

الاتجاهات الجيوسياسية للإرهاب في دولة الكويت من المنظور الأمني

د. يوسف ملا الياقوت*

ملخص:

لاتزال الأسباب الجيوسياسية هي الدافع الرئيسي للعديد من العمليات الإرهابية التي وقعت في دوله الكويت قديماً وحديثاً، فالموقع الجغرافي المتميز في أقصى شمال الخليج العربي والحدود المشتركة مع دولة العراق التي تعاني من فراغ أمني منذ أعوام أدى إلى ظهور منظمات إرهابية شديدة الخطورة في تلك المناطق، ومما زاد من خطورة تلك المنظمات الإرهابية الدعم اللامحدود من قبل الحرس الثوري الإيراني المتمثل بفيلق القدس، الذي يعمل بدافع سياسي للسيطرة على تلك المناطق من خلال نشر أيديولوجية تصدير الثورة وتجنيد الشباب على أسس طائفية متطرفة.

– وكذلك تم ذكر عدد من الأسباب الأخرى للإرهاب في الكويت.

مقدمة:

عند دراسة وتحليل العمليات الإرهابية التي وقعت داخل دولة الكويت من المنظور الأمني سوف تلاحظ أن أهم سبب لتلك العمليات يرجع إلى عوامل سياسية جغرافية كالصراع الإقليمي لبسط النفوذ وهو ما اصطلح على تسميته الأسباب الجيوسياسية للإرهاب؛ فمنذ عام ١٩٧٩ ومع نجاح ثورة الإمام الخميني في إيران بدأت الكويت تشهد أنماطاً جديدة من العمليات الإرهابية، وظهرت منظمات إرهابية أشد خطورة من سابقاتها، ولعل مقولة الإمام الخميني توضح هذا النهج عندما قال: إن معنى تصدير الثورة هو أن تستيقظ جميع الشعوب وتستيقظ الحكومات لإنقاذ أنفسها من هذه المحن التي تعاني منها، إن حركتنا آخذة في التوسع وتتجه إلى داخل الشعوب. (الصباغة، ٢٠١٥: ١١).

* أستاذ مساعد، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، دولة الكويت.

وتشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من ١٢٠٠ منظمة إرهابية وميلشيا تعمل بدعم وتمويل مباشر من جهات إيرانية في الدول المحيطة[١]. وبشكل واضح من خلال التدريب الذي يقدمه خبراء في الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس.

وتظهر تلك المنظمات بشكل واضح في الصراع الطائفي في العراق والحرب الأهلية في سوريا وليبيا واليمن والعديد من الخلايا الإرهابية النائمة. وما نجحت أجهزة الأمن في دولة الكويت من كشفها كانت إحدى تلك الخلايا، وقد اشترك فيها دبلوماسيون إيرانيون في السفارة الإيرانية في الكويت عام ٢٠١٥، وهي القضية التي اشتهرت باسم قضية خلية حزب الله.

وكذلك فإنه لا يمكن إغفال تلك العمليات الإرهابية شديدة الخطورة التي وقعت في الكويت بدعم مباشر من النظام العراقي. (أسيري، ١٩٩٣: ١٤).

– إن أحد أهم التحديات التي تواجه جهاز الأمن الكويتي في مكافحة الإرهاب يتمثل في ذلك التغير المستمر على الصعيد الجيوسياسي المحيط بالدولة، والذي أنشأ تهديدات طائفية لم تكن موجودة في السابق بهذا الشكل السافر؛ فما يدور في العراق وفي منطقة البصرة تحديداً – التي تبعد ما يقرب من ١٧٠ كم عن العاصمة الكويتية – من تحول ديموغرافي، وتهجير للسكان الأصليين وجلب سكان أكثر تشدداً، وارتفاع مؤشرات العنف، وازدياد الميليشيات الطائفية المسلحة المدعومة من الحرس الثوري الإيراني، وقيام تلك الميليشيات بحشد عناصرها على النقاط الحدودية الكويتية، كل تلك العوامل المتواترة ألقت بظلالها على الوضع الأمني وجهود مكافحة الإرهاب في الكويت.

إن الخطر الجيوسياسي للدول المجاورة للكويت لن يتوقف على المدى القريب؛ فذلك المد الإرهابي العابر للحدود سوف يزداد في المستقبل، للأسباب الآتية:

١ – عدم احترام إيران والعراق للجوار وتغذية الأطماع بالتوسع، سواء التوسع الأيديولوجي وتصدير الثورة أو التوسع الفعلي والاجتياح المسلح والاحتلال.

(١) Marrhew Levitt. (2013). Hezollah and the Qods force in Iran's Shadow War in the West. Washington Institute for the ... page 13.

٢ – إهمال التنمية الداخلية لتلك الدول سواء تنمية البشر أو مرافق الدولة وترك شعوبها للتخلف والتطرف والجهل والفقر خصوصاً في دولة العراق المجاورة التي يعاني سكان مناطق الجنوب المحاذية للحدود الكويتية الشمالية من معدلات مرتفعة جداً للفقر؛ وذلك بسبب حل المؤسسات الحكومية بعد الغزو الأمريكي وترك الموظفين للبطالة وللمنظمات الإرهابية.

٣ – ضعف الدولة المركزية وسوء إدارة مؤسسات مواجهة التيارات المتشددة سواء في طهران أو بغداد وهو ما يطلق عليه Non State Actors.

٤ – التغذية المستمرة للطائفية وزرع الكراهية والتعصب.

– وهنا يظهر دور جهاز الأمن الكويتي في عمليات المكافحة من خلال توسيع أفق جمع المعلومات والتحريات ومد جسور التعاون مع جيرانه، وهذا ما سوف يتم توضيحه في مباحث هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كونها تدرس أحد الأسباب التي تقف وراء الإرهاب في دوله الكويت، فعلى الرغم من وضوح الدور الجغرافي والسياسي لإيران والعراق في تصدير الإرهاب إلى الكويت فإن الخبراء لم يتطرقوا إلى تناول هذا الدور بالدراسة والتحليل من الناحية الأمنية.

وتكشف هذه الدراسة دور تلك الدول في دعم الإرهاب ابتداءً من إنشاء التنظيمات الإرهابية وتقديم المأوى ومراكز التدريب مروراً بالدعم المادي والمعنوي والفكري إلى توفير التغطية الدبلوماسية في بعض العمليات الإرهابية وتهريب السلاح والمتفجرات. (سيل، ١٩٩٢: ٥).

ولعل أهمية هذه الدراسة لا تقتصر فقط على كشف الأسلوب الجنائي الإرهابي الذي تتبعه تلك الدول في الكويت بل تمتد إلى تعرّف الأسلوب النمطي الذي يتم اتباعه مع باقي دول منظومة مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

١ – توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالإرهاب وماهية العوامل الجيوسياسية.

٢ – توضيح دور جهاز الأمن في مكافحة الإرهاب وتحديد الأدوات الواجب استخدامها في عمليات المواجهة.
٣ – إظهار وتوثيق الدور الخفي لإيران في تصدير الإرهاب للكويت بشكل مباشر أو غير مباشر.
٤ – عرض بعض العمليات الإرهابية التي تمت في الكويت والدروس المستفادة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الآتي:

١ – على الرغم من وضوح الدور الإيراني وعلانيته كأحد أهم الأسباب للإرهاب في دولة الكويت، وعلى الرغم من نجاح جهاز الأمن الكويتي في الربط بين إيران ممثلة في ملحقيها الدبلوماسيين في سفارتها بالكويت وخلايا إرهابية تم القبض عليها فإن كثيراً من الباحثين يؤثرون عدم الرغبة في دراسة هذا الجانب أو البحث فيه؛ وذلك خوفاً من سطوة أجهزة هذه الدولة أو التعرض للملاحقة في دعاوى قضائية تهدف إلى إزعاج الباحثين.
٢ – إحدى أكبر المشكلات في هذه الدراسة هي قدرة تلك الدولة على التملص من جرائمها وإقناع المتعاطفين معها بعدم وجود دور لها في العمليات الإرهابية الخطيرة التي تمت في الكويت. مثل عدم مسؤوليتها عن تفخيخ الطائرة الجابرية في مطار مشهد وتسهيل دخول ٣٨ إرهابياً من حزب الله إلى داخل الطائرة وغيرها من الأدوار التي تحاول التملص منها دائماً.

مخطط الدراسة:

سوف يتم تقسيم الدراسة إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية الإرهاب.

المبحث الثاني: أسباب الإرهاب.

المبحث الثالث: دور جهاز الشرطة الكويتي في مكافحة عمليات الإرهاب.

الخاتمة والتوصيات.

قائمة المراجع.

المبحث الأول
ماهية الإرهاب

تمهيد وتقسيم:

محور هذه الدراسة هو الإرهاب؛ ذلك الخطر الذي نسعى إلى تحديد معالمه وأسبابه والعوامل المؤدية إليه سعياً منا للوصول إلى وسيلة أمنية لمكافحته ودرء مخاطره. وقد اجتهدنا في هذا المبحث إلى توضيح ماهية الإرهاب والجغرافيا السياسية وما يرتبط بها من مفاهيم؛ حيث تعد هذه المفاهيم مفاتيح للدراسة.

ويحتوي هذا المبحث على المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف الإرهاب.

المطلب الثاني: تعريف الجغرافيا السياسية.

المطلب الثالث: أطلس المنظمات والميليشيات الإرهابية في المنطقة وعلاقتها بإيران.

المطلب الأول – تعريف الإرهاب:

على الرغم من الاعتقاد السائد بأن هناك خلافاً دولياً حول مفهوم الإرهاب فإن هذا الاعتقاد قد تم تغييره في الأعوام الأخيرة بعد أن أصبح خطر الإرهاب يهدد كل دول العالم؛ فمنذ عام ٢٠٠١ وبعد هجمات ١١ سبتمبر قامت الأمم المتحدة بإصدار مجموعة من القرارات الملزمة للدول الأعضاء بشأن الإرهاب(٢). وفي عام ٢٠١٥ ومع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق ونجاح هذه المنظمة في السيطرة على ما يقارب ٣٠٪ من مساحة العراق؛ حيث

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر في عام ٢٠٠١ والقرار ١٦٢٤ الصادر في ٢٠٠٥ بشأن تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وقد وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع على هذين القرارين وتم إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب.

استطاعت اختراق أنظمة الأمن في أكثر من دولة والقيام بعمليات داخل تلك الدول – أصبح هناك إجماع دولي تام حول تجريم الإرهاب.

وفيما يتعلق بدولة الكويت فإنها قد صادقت على العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، منها:

١ – الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب التابع لجامعة الدول العربية عام ١٩٩٨.

٢ – الاتفاقية الخليجية لمكافحة الإرهاب، الصادرة عن مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية عام ٢٠٠٤.

٣ – اتفاقية مكافحة الإرهاب الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

٤ – اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والقرار رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١.

وقد فسرت الاتفاقيات السابقة ماهية الإرهاب وقامت بتعريفه وحددت عناصر الإرهاب ومكوناته الأساسية ونحن نميل إلى تعريف الإرهاب الذي ورد في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وعرفته في مادتها الأولى على النحو الآتي:

"كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"(٣).

(٣) ورد النص نفسه في:

أ – المادة الأولى – فقرة ٢، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.

ب – الفصل الأول – المادة ١ – فقرة ٢، اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب.

ج – المادة ١ – اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني – تعريف الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالإرهاب:

علم الجغرافيا السياسية يهتم بدراسة كل ما يتعلق بالوحدة السياسية من حيث تكوينها وتطورها في ضوء معطيات الأرض من حيث الموقع الجغرافي والمساحة والحدود والتضاريس والدول المجاورة والبعد الإقليمي، وقد ظهر علم الجغرافيا السياسية منذ القدم؛ فقد ذكر المؤرخ اليوناني القديم هيرودوت أن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها، وقد طور الألمان هذا العلم حتى أصبح من أدوات الحكم لدى الدولة النازية، وكانت ألمانيا تعاني من التضخم السكاني وضعف الموارد الاقتصادية وضيق المساحة الجغرافية في عام ١٩١٨، إضافة إلى ذلك موقع ألمانيا الجغرافي المحاط بعدد من الدول القوية في ذلك الوقت – كل تلك العوامل أدت إلى هزيمة ألمانيا بعد الهزيمة، ومن ثم دفعها إلى تطوير الجيوسياسية لصالحها، وظهرت ألمانيا كقوة إقليمية تبتلع الدول المجاورة لها. (جاد الرب، ٢٠١٦: ٢٠)

ولعل هذا المبدأ التوسعي هو ما صرح به دائماً مرشد الثورة الإيرانية في كثير من التصريحات التي أدلى بها: (إن حركتنا آخذة في التوسع وتتجه إلى داخل الشعوب). أما من الناحية الفعلية فإن إيران أثبتت أطماعها (المطيري، ٢٠١١: ٤٦) على أرض الواقع من خلال:

١ – احتلال الجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٠٤.

٢ – المطالبة بتبعية مملكة البحرين لها.

٣ – احتلال جزيرتي عربي وفارس الواقعتين أمام ساحل المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية والتي كانت محل نزاع بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران(٤).

ويمكن تعريف الجغرافيا السياسية على أنها:

ذلك العلم الذي يتناول دراسة رقعة الدولة، والتفاعل بينها وبين النظم

(٤) المطيري، إيمان لافي. (٢٠١١). التطلعات الإيرانية في الخليج العربي. مكتبة آفاق للنشر: الكويت. ص٤٠.

السياسية، والعلاقات الدولية والمشكلات السياسية والاقتصادية والسكانية داخل الدولة، وأثر ذلك في توجيه العلاقات الخارجية لها. (جاد الرب، ٢٠١٦: ٤٦)

ومن تحليل التعريف السابق يتضح أنه يتكون من العناصر الآتية:

١ – رقعة الدولة؛ أي خريطة الدولة بما تملكه من تضاريس وحدود مشتركة.

٢ – النظام السياسي للدولة، أهو نظام متطرف أم معتدل.

٣ – علاقة الدولة بمحيطها الإقليمي والدولي.

٤ – المشكلات التي تعاني منها الدولة سواء من الناحية الاقتصادية أو السكانية.

وبتطبيق ذلك التعريف وعناصره على دولة إيران سوف يظهر لنا الآتي:

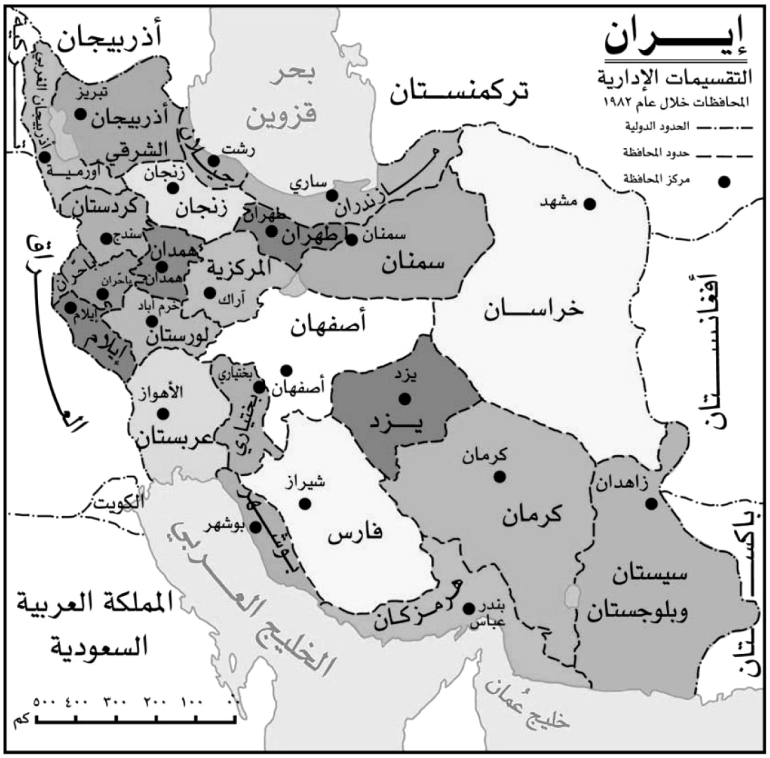

أولاً – خريطة إيران:

تملك إيران حدوداً برية مشتركة مباشرة مع ٥ دول هي (تركيا، تركمنستان، أفغانستان، باكستان، العراق)، كما تملك حدوداً بحرية مع دول الخليج العربية.

تتكون إيران من ٣١ محافظة، أكبر تلك المحافظات مساحة هي محافظة خراسان وعاصمة هذه المحافظة هي مدينة مشهد في شرق إيران بالقرب من الحدود مع دولة تركمنستان. وأصغرها مساحة هي محافظة البرز التي انفصلت عن محافظة طهران عام ٢٠١٠، وتقع في شمال الدولة بالقرب من بحر قزوين.

ثانياً – النظام السياسي:

مع انهيار نظام الشاه الملكي في إيران عام ١٩٧٩، ظهر نظام سياسي براغماتي يجمع بين النظام الإسلامي في الحكم وحشد جميع السلطات في يد شخص واحد يتحكم في كل السلطات ويملك عزل الرئيس وإعلان الحرب، وقد ظهر هذا النظام الهجين من خلال كتاب الحكومة الإسلامية الذي أصدره آية الله الخميني عام ١٩٧١ أثناء وجوده في المنفى في العراق التي أقام بها لمدة ١٠ سنوات من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٥. (السيد، ٢٠١٥: ٤٤)

فالنظام السياسي في إيران يتكون من المرشد، وهو أعلى سلطة في الدولة؛ حيث يتمتع بمكانة مقدسة بالإضافة إلى مكانته السلطوية.

فقد نص الدستور الإيراني في المادة العاشرة بعد المائة على أن سلطات المرشد وصلاحياته على النحو الآتي:

- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامي بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- الإشراف على حسن إجراءات السياسات العامة للنظام.
- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
- تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من:

فقهاء مجلس صيانة الدستور.
أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
رئيس أركان القيادة المشتركة للجيش.
القائد العام لقوات الحرس الثوري الإسلامي.
القيادات العليا لقوى الأمن الداخلي.

- حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
- عزل رئيس الجمهورية والمصادقة على تعيينه.
- العفو أو تخفيف عقوبات الإعدام. (النعيمي، ٢٠١٤: ١٢)

وفي مقابل السلطة المطلقة للمرشد فإن رئيس الجمهورية لا يستطيع عزل أو تعيين الوزراء أو مديري أجهزة الاستخبارات والأمن إلا بموافقة المرشد، وظهر ذلك في رفض المرشد قرار الرئيس أحمد نجاد بعزل حيدر مصلحي، مدير الاستخبارات الإيرانية من منصبه.

كما يتكون النظام السياسي من رئيس الجمهورية والبرلمان والمؤسسة الدينية ثم المؤسسة الاقتصادية (البازار)، ثم هناك المؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش ثم جهاز الشرطة(٥).

وهناك مؤسسة الحرس الثوري، تم تأسيسها عقب نجاح الثورة عام ١٩٧٩ بقيادة الإمام الخميني الذي كان القائد الأعلى للثورة، أما حالياً فيرأس هذه المؤسسة اللواء محمد علي جعفري الذي تم تعيينه من قبل المرشد علي خامنئي عام ٢٠٠٧، ويتكون الحرس الثوري من قوات برية وبحرية وجوية بالإضافة إلى قوات الباسيج وهي قدرات شبيه بالشرطة، كما أن لدى الحرس

(٥) البازار، كلمة فارسية تعني السوق الكبير ولكن هذا المعنى في النظام السياسي الإيراني مرتبط بالمؤسسة الاقتصادية، فهناك مؤسسة حكومية تحت مسمى البازار، ولها أفرع في كل محافظة ومدينة إيرانية، وهي تعبر عن شكل من أشكال الرأسمالية؛ فمؤسسة البازار مسؤولة عن كل (المولات) والمحالّ والسلع، وهي المسؤولة عن جمع الخمس.

الثوري جهاز استخبارات خاصاً به، ولعل هذه القوات تجعل من الحرس الثوري منافساً للجيش الإيراني. وبشكل عام يتكون الحرس الثوري من خمسة أذرع عسكرية ظاهرة للعيان وعدد من الأجهزة السرية التي تعمل داخل إيران وخارجها، بالإضافة إلى عدد من الشركات التجارية التي تعمل تحت غطاء الحرس الثوري، وهذه الأذرع هي:

١ – فيلق القدس بقيادة اللواء/ قاسم سليماني.
٢ – القوة البرية بقيادة العميد/ باكيور.
٣ – القوة البحرية بقيادة العميد/ علي فدوي.
٤ – القوة الجوية بقيادة العميد/ أمير علي حاجي زاده.
٥ – قوة الباسيج بقيادة العميد/ غلام حسين برور.

ثالثاً – علاقة إيران بمحيطها الإقليمي والدولي:

دائماً ما كانت علاقات إيران بمحيطها الإقليمي لدول الخليج العربي تشوبها فترات من التوتر وفترات من عدم الاستقرار على الرغم من حرص دولة الكويت على وجود علاقات طيبة مع جارتها الإيرانية؛ فعندما تم إسقاط طائرة عسكرية إيرانية عام ١٩٧١ في اليمن الجنوبي وأسر الطيار من قبل جنود اليمن الجنوبي طلبت إيران مساعدة الكويت في التوسط لإطلاق سرح الطيار وإعادة رفات مساعده، وقد لبت الكويت هذا الطلب، وتم إعادة الطيار وجثمان مساعده. (أسيري، ١٩٩٣: ١٦٨). لكن كان هناك فترات زمنية طويلة من التوتر في العلاقات بسبب تصرفات يمكن وصفها بالعدوانية، سوف نذكرها في مباحث هذه الدراسة.

رابعاً – المشكلات التي تعاني منها إيران:

تمتلك إيران عدداً كبيراً من الموارد الاقتصادية المهمة كالزراعة وصيد الأسماك وإنتاج البترول إلا أن هذه الموارد لم يتم تنميتها أو تطوير مرافقها منذ انهيار حكم الشاه في عام ١٩٧٩، ومن ثم فإن إيران تملك الأراضي الخصبة للزراعة، ولكن مازالت تعتمد في الزراعة على الوسائل والأدوات البدائية المتوارثة

من عقود زمنية ماضية؛ مما أدى إلى ضعف الإنتاج وعدم جودة المحاصيل، كما أن إيران عضو في منظمة الدول المنتجة للبترول (أوبك)[٦].

إلا أن إيران خضعت منذ عام ٢٠١٠ لعقوبات اقتصادية حدّت من قوة اقتصادها وأبطأت من معدلات نموها الاقتصادي.

- مشكلات سكانية ديموغرافية:

تتكون إيران من خليط من الأعراق والأصول البشرية المختلفة، وهذا الخليط البشري يعاني بشكل واضح من عدم المساواة في الحقوق؛ فتعداد سكان إيران يبلغ ٧٩ مليون نسمة، موزعين على العرقيات الآتية:

- العرق الفارسي ٥١٪.
- العرق الأزدي ٢٤٪.
- العرق الكردي ٨٪.
- العرق البلوشي ٢٪.
- العرق العربي ٧٪.
- العرق التركماني ٢٪.
- أعراق أخرى ٦٪.

وحيث إن إيران تخضع لحكم متطرف. (الريس، د. ت : ٤٤) يعزز التفرقة على أساس طائفي وعرقي فإن دين الدولة الإسلام ولكن الإسلام الذي يقوم على المذهب الشيعي، أما باقي المذاهب فهي مهمشة في إيران بل أستطيع القول إنها محاصرة من قبل أجهزة الأمن البوليسية؛ ففي العاصمة طهران يمنع إنشاء مسجد للطائفة السنية، ويمنع كذلك على تلك الطائفة تولي أي منصب قيادي أو إداري، كما يمنع أن يكون المرشح لعضوية مجلس الشورى أو البرلمان من الطائفة السنية؛ لذلك فإن هذه الطائفة وحدها من الأعراق تعاني من اضطهاد شديد.

---

(٦) بلغت صادرات إيران عام ٢٠٠٩ نحو ٧٠ مليار دولار من النفط.

- المشكلات الأيديولوجية التاريخية:

مازالت النخبة الحاكمة في إيران تعاني من تراكم مشكلات تاريخية مع الدول المجاورة، فعلى سبيل المثال ترى أن التهديد العربي القادم من دول الخليج العربي هو تهديد وجودي وليس تهديداً حدودياً أو معنوياً.

وفكرة سيطرة إيران على منطقة الخليج العربي مازالت تحوم في عقول النخبة الحاكمة في طهران، ومازالت المخططات الشريرة لتدمير الدول الخليجية وغزوها سارية منذ عصر الشاه حتى يومنا هذا (كوبر، ٢٠١٤: ٥٧)، لذلك فإن المشكلات الأيديولوجية مع دول الجوار مازالت مستمرة، كما أن المشكلات الأيديولوجية الداخلية ما تزال قائمة أيضاً خصوصاً فيما يتعلق بالفكر المتطرف القائم على الطائفية الدينية وإقصاء المعارضين وتهميش أقاليم كاملة من الدولة.

المطلب الثالث - أطلس المنظمات والميليشيات الإرهابية في المنطقة وعلاقته بإيران:

بالنظر إلى الخريطة سوف يلاحظ أن المنطقة الحدودية لشمال دولة الكويت وشمال العراق، وبالتحديد في محافظة البصرة، تعتبر من أكثر المناطق خطورة؛ ذلك لأنها تأوي منظمات إرهابية استطاعت أن تستغل الفراغ الأمني في تلك المناطق لتكوين معسكرات تدريب وتجنيد الإرهابيين سواء على أساس طائفي أو على أساس قبلي، وأهم أسباب ظهور تلك المنظمات هي ما يأتي:

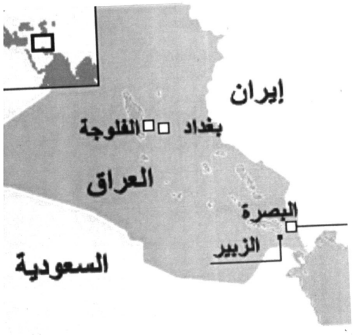

١ – الفراغ الأمني.

٢ – الدعم اللامحدود من أجهزة الاستخبارات الإيرانية والحرس الثوري.

٣ – التطرف والأصولية.

وقد زادت خطورة تلك المنظمات بعد أن أصبحت تحت مظلة فيلق القدس الذي يمثل قوة النخبة الخاصة في الحرس الثوري الإيراني ويمثل الشكل التالي عدداً من المنظمات الفرعية التابعة: (Levitt, 2013: 9).

وبشكل عام فإن في هذه المنطقة ٦ منظمات إرهابية رئيسة، هي:

١ – جيش المهدي.

٢ – حزب الله العراقي.

٣ – دولة الخلافة في العراق والشام – داعش.

٤ – فيلق بدر.

٥ – عصائب أهل الحق.

٦ – لواء أبو الفضل العباس.

– تراوح أعداد المقاتلين في تلك المنظمات ما بين ٦٠ ألف مقاتل في جيش المهدي و٤٠ ألف مقاتل في حزب الله العراقي و٣٠ ألف مقاتل في داعش وصولاً إلى ١٠ آلاف مقاتل في لواء أبو الفضل العباس.

المبحث الثاني
أسباب الإرهاب

تمهيد وتقسيم:

الإرهاب جريمة كسائر الجرائم له أسباب ودوافع تقوم عليها، ولها أيضاً مؤشرات ومقدمات تدل على قرب وقوع العمل الإرهابي. ومن خلال تلك الأسباب والدوافع يستطيع جهاز الأمن أن يكتشف المخططات الإرهابية ويقضي عليها قبل وقوعها وفقاً لمبدأ شرطي مهم، وهو مبدأ المكافحة الاستباقية للإرهاب. (كريلينستن، ٢٠١١)

وسوف نستعرض تلك الأسباب في المطالب الآتية:

١ – المطلب الأول: الأسباب السياسية.

٢ – المطلب الثاني: الأسباب الأمنية.

٣ – المطلب الثالث: أسباب أخرى.

المطلب الأول – الأسباب السياسية للإرهاب:

تعد الأسباب السياسية أحد أهم أسباب الإرهاب وأقدمها؛ فقد كانت المنظمات الإرهابية وما تزال تقوم بإرهاب المواطنين من أجل الضغط على الدولة لتغيير سياستها تجاه موضوع معين، أو ابتزاز الحكومة وإجبارها على انتهاج سياسة تخدم مصالح الإرهاب أو من يعمل لصالحه (بيوك، ٢٠٠٨: ٨)، فالحكومات والدول تهتم جداً بالرأي العام الشعبي والجماهيري تجاه قضايا معينة، وهذه الجماهير لديها حساسية شديدة جداً تجاه العنف الذي يولد الشعور بالخوف لديها ويدفعها إلى الضغط على الحكومات التي تنتمي لها؛ لتغير سياستها وتستجيب لطلبات الإرهابيين (لوبون، ٢٠١٣: ٤٦). مثل على ذلك:

أ – في عام ١٩٧٠ تعرضت طائرة الخطوط الجوية البريطانية للخطف، وكانت تحمل ٢١ طفلاً قادمة من الأردن إلى مطار هيثرو في لندن؛ حيث قامت منظمة فلسطينية باحتجاز الأطفال رهائن للضغط على الحكومة البريطانية برئاسة رئيس

الوزراء البريطاني في ذلك الوقت (إدوارد هيد) الإفراج عن (ليلى خالد) المسجونة في بريطانيا بتهمة الإرهاب؛ حيث رفض رئيس الوزراء ذلك الطلب ولكن الرأي العام في بريطانيا والجماهير أصابهم الخوف على الأطفال وكانت ردة فعل الجماهير: (ماذا تعني، أو ماذا تهم ليلى خالد) (بيوك، ٢٠٠٨: ٨) (إلى الجحيم العرب وإسرائيل، دعوهم يتقاتلوا فيما بينهم) (أعيدوا أبناءنا إلى بيوتهم).

ونتيجة لهذا الضغط الجماهيري البريطاني فإن الحكومة البريطانية استجابت لطلبات الخاطفين وغيرت سياستها وأطلقت سراح ليلى خالد.

ب- تعرضت دولة الكويت في أثناء فترة الحرب العراقية الإيرانية لعدد من العمليات الإرهابية التي كان السبب والدافع وراءها هو الضغط على الحكومة الكويتية لتغيير سياستها الداعمة والمؤيدة للعراق في الحرب، وكان أكثر هذه العمليات الإرهابية خطورة محاولة اغتيال صاحب السمو المغفور له بإذن الله الشيخ جابر الأحمد الصباح في ٥/٥/١٩٨٥ بهدف وقف الدعم الكويتي للعراق، والهجمات الإرهابية على السفارات الأجنبية في الدولة، التي خطط له ونفذها الإرهابي مصطفى بدر الدين من حزب الله. (الياقوت، ٢٠١٦: ٣٥)

ج – اغتيال ولي عهد النمسا عام ١٩١٨؛ حيث أدى هذا الحادث الإرهابي إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، وتقسيم الممالك التي كانت موجودة في أوروبا إلى الدول الأوربية الحالية.

د – الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أمريكا في عام ٢٠٠١ والتي عرفت باسم هجمات ١١ سبتمبر، وقد أدت إلى دفع الرأي العام الأمريكي إلى الضغط على الحكومة والرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وانتهاج سياسة الحرب ضد الإرهاب وشن حروب وغزو أفغانستان، والعراق.

وبشكل عام فإن أهداف الإرهاب السياسي تتمثل في:

١ – إجبار الدولة على تغيير سياستها تجاه قضية معينة.

٢ – ابتزاز الدولة للحصول على الاعتراف أو الأموال والدعم.

٣ – نشر الخوف بين الشعب والجمهور لدفعهم للضغط على الدولة والاستجابة لطلبات الإرهابيين.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اتجاهاً براغماتياً (جيمس، ٢٠١٤: ٥٣) للإرهاب السياسي يتمثل في قيام الحكومة بعمليات إرهابية من خلال منظمات مأجورة لمهاجمة نفسها أو ضد فئة معينة من الشعب أو ضد شخصية مهمة في الحكومة ذاتها؛ وذلك للحصول على موافقة وتأييد من الشعب أو السلطة التشريعية على مشروع قانون تسعى الحكومة لإقراره، ولا يمكن أن تتم موافقة السلطة التشريعية من دون أن تشعر الشعب وأعضاء البرلمان بالخطر، ومن أمثلة ذلك:

أ – قامت الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٧٨ بوضع خطة لغزو لبنان ولكن البرلمان الإسرائيلي رفض أي حرب بعد هزيمة ١٩٧٣، لذلك فقد قامت الحكومة الإسرائيلية من خلال منظمات فلسطينية في لبنان بخطف ركاب باص إسرائيلي ثم عملية اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن؛ مما ألزم البرلمان الإسرائيلي الموافقة على خطة غزو إسرائيل للبنان في عام ١٩٨٠.

ب – قامت الحكومة الفرنسية في عام ١٩٨٨ بمحاولة إقناع البرلمان الفرنسي بخطورة منظمة الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية وضرورة اعتبارها منظمة إرهابية، لكن البرلمان الفرنسي لم يقتنع ورفض مشروع القانون الذي تقدمت به وزارة الداخلية الفرنسية، لذلك قام جهاز مكافحة الإرهاب الفرنسي والاستخبارات الخارجية DGSE بدفع عملاء لها داخل تلك المنظمة لخطف طائرة فرنسية؛ حيث هبطوا بها في مطار مارسيليا واحتجزوا الرهائن، وكانت هذه العملية كفيلة بإقناع البرلمان الفرنسي وموافقته على مشروع القانون. (الناصري، ٢٠٠٨: ٢٩١)

المطلب الثاني – الأسباب الأمنية:

أجهزة الأمن في أي دولة من العالم هي المسؤولية عن مكافحة الإرهاب وجمع المعلومات اللازمة لمنع أي عملية إرهابية يسعى الإرهابيون إلى تنفيذها، لذلك فإن فشل تلك الأجهزة أو عدم قدرتها على مواكبة التطور السريع في خطط

المنظمات الإرهابية وتكتيكاتها يؤدي إلى وقوع الدولة فريسة للمنظمات الإرهابية؛ فقد أشارت التقارير لمعدلات الإرهاب لعام ٢٠١٥ إلى أن أكثر الدول تعرضاً للإرهاب هي تلك الدول التي تعاني من الفراغ الأمني وعدم الاستقرار مثل العراق ونيجيريا وليبيا وأفغانستان؛ فنسبة ضحايا الإرهاب في هذه الدول تشكل ٧٥٪ من إجمالي القتلى لعام ٢٠١٥ (الإرهاب العالمي، ٢٠١٦: ١٤). وفي المقابل فإن هناك أجهزة للأمن في كثير من دول العالم نجحت في حماية مجتمعاتها وتجنيب دولها عمليات إرهابية.

أ – أجهزة أمن فشلت في مكافحة الإرهاب:

استطاعت المنظمات الإرهابية أن تستغل الفراغ الأمني وعدم وجود جهاز أمني في العراق لتأسيس قواعد إرهابية في تلك الدولة حتى أصبحت بعض تلك المنظمات تفرض سيطرته على العراق وتحتل أجواء من الأراضي العراقية كتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي الذي استطاع في عام ٢٠١٤ أن يسيطر على ثاني مدينة في العراق، وهي مدينة الموصل، ومارست هذه المنظمة الإرهابية هجمات متوحشة تمثلت في القتل والفتك والذبح والإعدام بأبشع الطرق والأساليب الي مرت على البشرية. (شندب، ٢٠١٤: ٥٧)

وفي دولة أفغانستان استطاعت منظمة طالبان الإرهابية بسط سيطرتها على أجزاء كبيرة من تلك الدولة وفرض سطوتها على السكان بل ازدادت في قمع السكان وفرضت عليهم قوانين مجحفة، ومن لا يلتزم بتلك القوانين يكون مصيره العقاب والقتل مثل منع حلق اللحى للرجال، منع سماع الموسيقى في سيارات النقل العام، ومنع النساء من غسل الملابس على ضفاف الأنهار.

كل هذه التجاوزات والخوف بسبب عدم وجود جهاز أمن في تلك الدولة يستطيع مواجهة هذه المنظمة الإرهابية. (هويدي، ٢٠٠٦: ٤٨)

ب – أجهزة أمن نجحت في مكافحة الإرهاب:

نجح جهاز الأمن في دولة الكويت في منع وإحباط عملية اغتيال للرئيس

الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في أثناء زيارته للكويت عام ١٩٩٢، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى لتحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم؛ حيث نجح جهاز الأمن في دولة الكويت من خلال التحريات وجمع المعلومات والعمل الأمني الدؤوب في كشف مخطط إرهابي لاغتيال الرئيس الأمريكي، وتم إحباط ذلك المخطط والقبض على الخلايا الإرهابية والأسلحة والمتفجرات والسيارة المفخخة التي كانت معدة لعملية الاغتيال(٧).

المطلب الثالث – أسباب أخرى:

١ – أسباب اقتصادية واجتماعية:

هناك مجموعة أخرى من أسباب الإرهاب لا تقل خطورة عن الأسباب السياسية والأمنية بل يرى كثير من خبراء الإرهاب أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية هي الأشد خطورة؛ لأنها تعتبر الباب الذي تتسلل منه المنظمات الإرهابية لاختراق المجمعات الأمنية وتحولها إلى مجتمعات يعصف بها الإرهاب.

فاستغلال المنظمات الإرهابية لظروف الفقر والبطالة أو استغلال فئات من المجتمع تعاني من التهميش وتجنيد هؤلاء إلى صفوفها وتحويلهم إلى إرهابيين هو أخطر أسباب الإرهاب، وسوف نتناول تلك الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وبتحليل أكثر للوصول إلى عمق تلك الأسباب يتبين أنها ترجع إلى الحالات الآتية:

أ – الحالة الاقتصادية:

العوز والفقر وسوء الأحوال الاقتصادية في أي مجتمع يعتبر سبباً رئيسياً للإرهاب؛ فقد أثبتت الأبحاث العلمية في علم الإجرام أن نحو ٩٠٪ من المجرمين

(٧) مازالت تلك السيارة معروضة في غرفة زجاجية بعد تفكيك المتفجرات منها في إدارة المتفجرات بدولة الكويت كدليل على نجاح جهاز الأمن في منع تلك العملية الإرهابية.

الذين يرتبكون جرائم العنف ينتمون إلى الطبقات الدنيا في المجتمع (السراج، ١٩٩٠: ٢٨٨)، فالفقر يؤدي إلى ضعف التعليم أو عدم التعليم وصرف الشباب إلى العمل للكسب في سن صغيرة، وهذا يؤدي إلى تفشي الجهل(٨)، وهنا تظهر المنظمة الإرهابية التي تستغل هذا الجهل والفقر وتدفع مبالغ طائلة في سبيل تجنيد هؤلاء الشباب وإغرائهم بالأموال.

مثال على ذلك:

المنطقة الجنوبية للعراق وبالتحديد في محافظة البصرة نلاحظ أن هناك تحولاً اقتصادياً سلبياً في دخل الفرد منذ عام ٢٠٠٣ حتى اليوم؛ إذ أصبح دخل الفرد ١ دولار، وزادت نسبة البطالة بشكل كبير، وذلك يرجع إلى قيام الإدارة الأمريكية التي كانت تتولى إدارة شؤون العراق في أثناء الغزو الأمريكي بحل مؤسسة الجيش وتسريح عدد كبير من أهالي منطقة البصرة من وظائف عسكرية كانوا يشغلونها، ومن ثم أصبح هؤلاء بلا عمل وبلا مورد ثابت للدخل، وفي تقرير للأمم المتحدة أكد أنه يوجد ٣٥٠ ألف نسمة من أهالي تلك المحافظة يستهلكون أقل من ١٨٠٠ سعرة حرارية في اليوم وهو أدنى معدل للاستهلاك البشري للغذاء في العالم، مما يدل على مدى ضعف الحالة الاقتصادية في هذه المحافظة.

مثال آخر:

كانت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن وسوريا بيئة خصبة لكل المنظمات الإرهابية لاستغلال الفقر والبطالة والعوز الذي يعاني منه

---

(٨) في أثناء التحقيق مع الإرهابي الذي قام باغتيال المفكر المصري د. فرج فودة عام ١٩٩٢ دار الحوار التالي: **المحقق**: لماذا قتلت د.فرج؟ – **الإرهابي**: لأنه كافر – **المحقق**: وكيف عرفت أنه كافر على الرغم من أنه يصلي ويصوم؟ – **الإرهابي**: لأنه يؤلف كتباً ضد الإسلام – **المحقق**: وفي أي كتاب من كتبه قرأت ذلك؟ – **الإرهابي**: أنا لا أعرف القراءة ولكن قالوا لي ذلك.

الشباب في تلك المجتمعات، ومن ثم تجنيد هؤلاء الشباب ودفع مبالغ لهم لإعالة أسرهم، ومن ثم تحولوا إلى إرهابيين ينتمون إلى منظمات كمنظمة (فتح المجلس الثوري بقيادة صبري خليل البنا الشهير بـأبو نضـال الذي أعلن مسؤوليته عن عدد كبير من العمليات الإرهابية التي تمت في الكويت في فترة السبعينيات والثمانينيات)، وكانت تغدق الأموال على الشباب وتوفر لهم بعثات دراسية إلى دول أوروبا، ومن ثم أصبح هناك جيل من الإرهابيين الذين قاموا بعمليات إرهابية بشعة. (سيل، ١٩٩٢: ٢٠٠)

ب – الظروف الاجتماعية:

تستغل المنظمات الإرهابية أيضاً بعض الفئات في المجتمع، ممن يعانون من التهميش أو ممن يعانون من القهر والاستبداد في بعض الدول؛ حيث يشكل هؤلاء أحد الأسباب المباشرة للإرهاب؛ فحالة مثل القهر والإحباط والتفكك الأسري يعتبر بداية الطريق إلى الإرهاب.

٢ – الخطاب الديني المتطرف:

الخطاب الديني المتطرف من فوق المنابر في صلاة الجمعة والمحاضرات والدروس عبر الإنترنت والندوات التي تدعو إلى الانتقام، وألفاظ التكفير أو السب أو الاتهام بالبراءة من الدين. (الفودة، ٢٠١٥: ١١٢)

كل ذلك يؤدي إلى استثارة الشباب ودفعهم إلى الانخراط في الإرهاب، لذلك لابد من أن يقوم الأئمة والمفتون والعلماء بدورهم في التوعية الصادقة بالشريعة الإسلامية وحفظها لمقامات الناس وحقوقهم وتحذيرهم من التعدي على الدماء والأعراض والأموال.

عن عبدالله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم. أخرجه النسائي والترمذي.

٣ – الفوضى Chaos:

أحد أسباب الإرهاب التي يجب أخذها بالاعتبار كرجال أمن هو نظرية

الفوضى، وهي نوع من الحروب الخفية (مازيتي، ٢٠١٥: ١٧)، بين الدول تشنها الدولة المعادية في داخل الدولة الأخرى من خلال زرع مجموعة من العملاء والمجرمين الذين يقومون بعدد من العمليات الإرهابية التي تهدف إلى الآتي:

أ – التمهيد لغزو الدولة مثل تلك العمليات التي تمت قبل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

ب – تدمير الروح المعنوية داخل الدولة.

ج – اغتيال شخصيات مهمة قد تكون شخصيات لها تأثير سياسي أو ديني أو قبلي؛ وذلك لإثارة النعرات وخلق حالة من الاقتتال الداخلي وضرب الوحدة الوطنية. (الناصري، ٢٠٠٨: ٤٤٢)

وتجدر الإشارة إلى أهمية دور الإعلام قديماً وحديثاً في نشر نظرية الفوضى وتذكية نار الإرهاب والتعصب والتطرف بين أبناء الوطن الواحد؛ حيث بدأ مصطلح حروب الجيل الرابع في الانتشار في الفترة الأخيرة، التي أصبحت كلمة رديفة للثورات والصراعات وحالة اللا أمن التي شهدها العالم.

والحقيقة أن تلك النوعية من الحروب نشأت مع ظهور علم إدارة الأزمات عام ١٩٦٢ بعد أزمة الصواريخ الكوبية الشهيرة (هيكل، ٢٠١٥: ١٧)؛ حيث تعتمد على الإعلام الموجه إلى نفوس البشر وعقولهم، ثم التأثير في سلوكيات هؤلاء البشر (نصر، ١٩٦٧: ١٧)، وقد أسهمت المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي في نشر أفكار أدت إلى تأثيرات سلبية في عقول الشباب وسلوكهم في العديد من الدول حول العالم، وقد استغلت المنظمات الإرهابية تلك الوسائل الإعلامية الحديثة في توسيع نشاطها الإرهابي، ومن أمثلة ذلك انتشار أجهزة الهواتف الذكية في العراق عام ٢٠٠٩ وبأسعار أرخص من معظم دول العالم أدى إلى زيادة العمليات الإرهابية الأكثر تعقيداً باستخدام تلك الأجهزة خصوصاً فيما يتعلق بالقنابل الملصقة مع صاعقها على هاتف خلوي؛ حيث يمكن تفجيرها عن بعد عبر الاتصال برقم الهاتف، ولعل هذه التقنية لم تكن

متوافرة لدى المنظمات الإرهابية قبل هذا التاريخ، ويرجع السبب إلى سهولة التدريب على الإنترنت وسهولة الحصول على الأجهزة الذكية رخيصة الثمن. (شميت، ٢٠١٣: ١٧٤)

٤ – أسباب عرقية:

الإرهاب يجد البيئة الخصبة عندما يكون الشعب يعيش تحت بركان الصراعات العرقية؛ فالصراع بين الأعراق أو الأجناس أو القبائل أو الطوائف داخل الدولة الواحدة يمثل أحد أهم أسباب الإرهاب، ووقوع حادثة إرهابية واحدة كفيل بإشعال فتيل الإرهاب في تلك الدولة وإغراقها في بحر من الإرهاب.

مثال على ذلك:

١ – العملية الإرهابية في مدينة عين الرمانة في بيروت بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٧٥ التي أشعلت الإرهاب في لبنان؛ وذلك بسبب ما كان يعاني منه لبنان من صراعات عرقية في ذلك الوقت بين طوائف وعرقيات مختلفة أدت إلى حرب أهلية استمرت ٥ أعوام، ومازالت تلك الحرب مستمرة إلى اليوم.

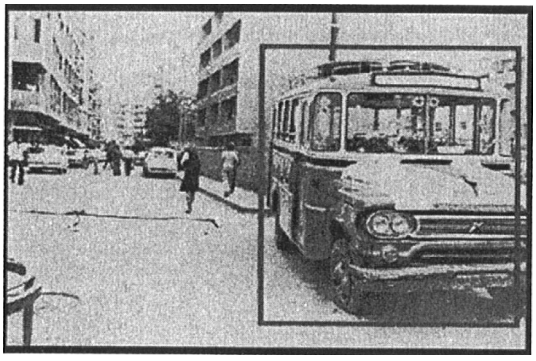

صورة توضح العملية الإرهابية في منطقة عين الرمانة التي كانت السبب وراء اشتعال الحرب الأهلية في لبنان.

المبحث الثالث
دور جهاز الشرطة الكويتي في مكافحة عمليات الإرهاب

تمهيد وتقسيم:

يقوم جهاز الشرطة في دولة الكويت بدور كبير في مكافحة الإرهاب والتصدي لتلك الموجات المتلاحقة من التهديدات الإرهابية وفقاً لأحدث الأساليب والممارسات الدولية في هذا المجال؛ حيث يمتلك جهاز الشرطة خبرات فريدة في مجال تقنية ومكافحة المتفجرات، وتعتبر الإدارات التابعة لقطاعات أمن الدولة وأمن الحدود والأمن الخاص من أكثر الإدارات نشاطاً في مجال مكافحة الإرهاب، وسوف نستعرض في هذا المبحث دور جهاز الشرطة في مكافحة الإرهاب من خلال قطاعين أساسيين، هما:

- قطاع أمن الدولة.
- قطاع أمن الحدود.

المطلب الأول – قطاع أمن الدولة:

تم إنشاء جهاز أمن الدولة في عام ١٩٦٠ مع صدور قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن جرائم أمن الدولة، الذي تم تعديله في عام ١٩٧٠ من خلال القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠. ووفقاً لهذا القانون فإن جهاز أمن الدولة ينقسم إلى قسمين، هما: جهاز أمن الدولة الخارجي، الذي نص القانون على الجرائم المتعلقة به من المادة (١) إلى المادة (٢٢) من القانون المذكور، ومن الملاحظ أن المشرع الكويتي اهتم بما يدور على الساحة الإقليمية والأحداث الجيوسياسية التي تمس أمن الكويت، فنص في المادة (١) على عقوبة الإعدام لكل من ارتكب عملاً يؤدي إلى المساس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها أو كل كويتي قام بالجرائم الآتية:

١ – رفع السلاح على الكويت.
٢ – الالتحاق بالقوات المسلحة الأجنبية لدولة في حالة حرب مع الكويت.
٣ – التخابر لدى دولة أجنبية للقيام بأعمال عدائية ضد الكويت.

٤ – التخابر أو التعاون مع دولة أجنبية في حالة حرب مع الكويت للإضرار بالعمليات الحربية لدولة الكويت.

وتأتي المواد من (٢) إلى (٢٢) لتفنيد الأفعال التي تُشكل تهديداً للدولة وجميعها محرمة بدءاً من التخابر أو التعاون أو التدريب للمساس بأمن الكويت واستقرارها، وبالربط بين القانون ونظام عمل الجهاز سوف نرى أن جميع أعمال الجهاز تتم وفق الإطار القانوني والسلطات الممنوحة له من خلال القانون.

المطلب الثاني – قطاع أمن الحدود:

تُعتبر الحدود السياسية الجغرافية لدولة الكويت عاملاً مهماً من عوامل وقف أي اختراق جيوسياسي للمنظمات الإرهابية، خصوصاً في ظل ظروف الغزو العراقي الذي تعرضت له دولة الكويت عام ١٩٩٠ وما عقب ذلك من قرارات للأمم المتحدة(٩)، وتشكيل تحالف دولي لتحرير الكويت وكل تلك الأحداث أدت إلى وجود منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين تسيطر عليها قوات تابعة لوزارة الداخلية (قطاع أمن الحدود البرية "قوات خفر السواحل الكويتية") حيث تنقسم المنطقة المنزوعة إلى منطقة برية تمتد لمسافة ٥ كيلومترات داخل الحدود الكويتية، يقابلها مسافة ١٠ كيلو مترات داخل الحدود العراقية بالإضافة إلى ممر مائي في الخليج العربي (خور عبدالله)، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر في ١٩٩١/٤/٣ بعد تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي، كما يوجد بعثة من الأمم المتحدة للمراقبة على الحدود بين الدولتين.

وأخيراً جاء القرار رقم ٧٧٣ الصادر في ١٩٩٢/٨/٢٦ المتعلق بالانتهاء من ترسيم الحدود بين الدولتين، وعلى الرغم من جميع تلك القرارات الصادرة

---

(٩) القرارات التالية لإدانة الغزو:

أ – قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، الصادر في ١٩٩٠/٨/٢ بشأن إدانة الغزو العراقي للكويت.

ب – قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٢، الصادر في ١٩٩٠/٨/٩ بشأن اعتبار قرار ضم العراق للكويت باطلاً وملغى.

عن مجلس الأمن وعلى الرغم أيضاً من وجود قوات دولية تابعة للأمم المتحدة للمراقبة فإن خطر الاختراقات الحدودية الإرهابية لن يتوقف؛ فقد نجحت أجهزة الأمن الكويتية في عام ١٩٩٣ في القبض على شبكة تخريبية عراقية حاولت اغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في أثناء زيارته للكويت للتهنئة بأعياد التحرير في أول عام من التحرير وذلك في الفترة من ١٤: ١٦ إبريل ١٩٩٣؛ حيث نجحت تلك الأجهزة في رصد سيارة من نوع جيب تويوتا تم تهريبها إلى داخل الحدود الكويتية من الأراضي العراقية، وبها عبوات ناسفة وأسلحة وذخيرة بهدف اغتيال الرئيس الأمريكي في أثناء زيارته للكويت(١٠).

وفي ظل ما سبق يظهر مدى أهمية قطاع أمن الحدود البرية وإداراته المختلفة في مكافحة الإرهاب؛ حيث تعتبر خط الدفاع الأول ضد أي اختراقات يقوم بها الإرهابيون، وتشمل مهام هذا القطاع المراقبة الحدودية والاستطلاع والإنذار (الفقي، ١٩٩٠: ١٨٥)، وفي ذلك الإطار يجب أن نذكر تلك الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها دولة الكويت مع الحكومة العراقية تحت رعاية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن مكافحة الإرهاب ومنع تسلل الإرهابيين إلى دول جوار العراق.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوعاً من أهم الموضوعات التي تشغل بال أجهزة الأمن في دولة الكويت، وهو موضوع الأسباب الجيوسياسية للإرهاب ودور الموقع الجغرافي للدولة بالقرب من مناطق التوتر في تنمية موجات الإرهاب التي ضربت الكويت سواء في الماضي أو في الحاضر، كما تعرضت الدراسة للدور المتنامي للميليشيات الإرهابية المسلحة المدعومة من الحرس الثوري الإيراني في منطقة الحدود الشمالية للكويت وأثر ذلك في تصاعد العنف والعنف

(١٠) نص حكم محكمة أمن الدولة ومحكمة التمييز الكويتية في محاكمة الشبكة التخريبية منشور في جريدة القبس الكويتية.

المضاد الذي تغذيه الطائفية والتطرف، مع ذكر مجموعة من الأسباب التي وردت في الدراسة.

كما عرفت الدراسة الإرهاب على أنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت أعراضه تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى نشر الرعب والفزع بين الناس، وذلك وفق الاتفاقيات الخليجية والعربية لمكافحة الإرهاب.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

١ – دور العوامل الجيوسياسية في تنامي العمليات الإرهابية في دولة الكويت.

٢ – نظرية مد النفوذ السياسي إلى داخل الأراضي العراقية بواسطة ميليشيات إيرانية طائفية أدت إلى زيادة عدد المنظمات الإرهابية في منطقة جنوب البصرة إلى أكثر من ٥٠٠ منظمة إرهابية، أسهمت في عدد من التهديدات بدولة الكويت.

٣ – الحالة الاقتصادية المنهارة في منطقة جنوب العراق وبالتحديد في محافظة البصرة التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها أقل منطقة في العالم يحصل فيها الإنسان على عدد السعرات الحرارية اللازمة للغذاء اليومي للفرد؛ حيث رصدت منظمات التغذية أن المواطن العراقي في محافظة البصرة يتناول في اليوم أقل من ١٨٠٠ سعر حراري وهي أقل نسبة سعرات حرارية للغذاء لتغذية الفرد.

التوصيات:

١ – تفعيل الدور الوقائي لجهاز الشرطة في مكافحة الإرهاب؛ بحيث يتم التعامل مع أي تهديد إرهابي محتمل حتى وإن كان خارج الحدود الإقليمية لدولة الكويت، وذلك من خلال إبرام اتفاقية أمنية مع الحكومة

المركزية في العراق تعطي الصلاحية لجهاز الأمن الكويتي بالتنسيق مع الجانب العراقي في إحباط أي عمل إرهابي موجه ضد الكويت.

٢ – التركيز على نشر الفكر الوسطي المضاد للتطرف والطائفية في المناطق الحدودية المحاذية للحدود الكويتية العراقية، وذلك من خلال المؤسسات الإنسانية والدينية الكويتية والعراقية.

٣ – تجديد الخطاب الديني الذي يسهم في التكاتف والعمل الجماعي للتصدي لأصحاب الفكر المتطرف.

٤ – تزويد جهاز الشرطة في دولة الكويت بأحدث الأساليب لمواجهة التكتيكات الإرهابية المتطورة.

٥ – تفعيل الدور الأمني في مراقبة شبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي؛ لما يُشكل هذا العالم الافتراضي من مسرح للعمل الإرهابي الخاص بتجنيد الإرهابيين الجدد ونشر الفكر المتطرف.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- الريس، رياض نجيب الريش. (دون تاريخ للنشر). الخليج ورياح التغيير. دار رياض الريس للكتب: المملكة المتحدة. لندن.
- كوبر، أندرو سكوت. (٢٠١٤). قبل سقوط الشاه. ترجمة: حمد العيسى. مدارك للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. دبي.
- المطيري، إيمان لافي. (٢٠١١). التطلعات الإيرانية في الخليج العربي. مكتبة آفاق للنشر: الكويت.
- سيل، باتريك. (١٩٩٢). المناضلون في خدمة الموساد. الزهراء للنشر. ترجمة: أحمد رائق. القاهرة.
- تقرير الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٥، معهد السلام والأمن، نيويورك.
- الصباغة، حسين علي. (٢٠١٥). النظام العالمي الجديد. ذات السلاسل: الكويت.
- جاد الرب، حسام الدين. (٢٠١٦). الجغرافيا السياسية. الدار المصرية اللبنانية: القاهرة. الطبعة الثانية.
- الفودة، سلمان. (٢٠١٥). أسئلة العنف. جسور للترجمة والنشر: بيروت.
- السراج، عبود. (١٩٩٠). علم الإجرام والعقاب. ذات السلاسل للنشر: الكويت.
- شندب، مازن. (٢٠١٤). داعش. الدار العربية للعلوم ناشرون: بيروت.
- الياقوت، يوسف ملا جمعة. (٢٠١٦). إرهابيون وقتلة. نشر بمعرفة المؤلف. الكويت.
- السيد، رضوان. (٢٠١٥). العرب والإيرانيون. الدار العربية للعلوم ناشرون: بيروت. الطبعة الثانية.
- كريلينستن، رونالد. (٢٠١١). مكافحة الإرهاب. ترجمة: أحمد التيجاني. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي.

- بيوك، ريجارد كليتر. (٢٠٠٨). اقتل شخصاً ترعب ملايين. ترجمة: وليد خالد أحمد. مكتبة مصر: بغداد.
- النعيمي، سلطان محمد. (٢٠١٤). الانتخابات الرئاسية الإيرانية. مركز المسيار للدراسات والبحوث والنشر. دبي.
- أسيري، عبدالرضا علي. (١٩٩٣). الكويت في السياسة الدولية المعاصرة. دار الوطن للنشر: الكويت.
- الناصري، عمر. (٢٠٠٨). في قلب الجهاد. ترجمة: فاضل حتكر. العبيكان للنشر: الرياض.
- لوبون، غوستاف. (٢٠٠٦). سيكولوجية الجماهير. دار الساقي. الطبعة الخامسة ٢٠١٣.
- فهمي، هويدي. طالبان. دار الشروق: القاهرة.
- قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر في عام ٢٠٠١ والقرار ١٦٢٤ الصادر في ٢٠٠٥ بشأن تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، وقد وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع على هذين القرارين وتم إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب.
- مازيتي، مارك. (٢٠١٥). حروب الظل. شركة المطبوعات للنشر. ترجمة: أنطوان باسيل. بيروت.
- جيمس، وليم. (٢٠١٤). البراغماتية. ترجمة: وليد شحادة. دمشق.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Marrhew Levitt. (2013). Hezbollah and the QODS force in IRAN'S shadow war in the west. Washington institute for near east policy 2013.